النتيجة غير متوقعة في ظل الأداء الضعيف

«الكويتية - الصينية»: الاقتصاد السنغافوري يفاجئ المحللين بنموه في الربع الأول من العام الحالي

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية تباطأ الاقتصاد السنغافوري من معدل 1.5 في المئة على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2012، ليصل إلى معدل 0.2 في المئة خلال الربع الأول من هذا العام. وبالرغم من ضعف الأداء، جاءت هذه النتيجة مفاجأة المحللين الذين كانوا يتوقعون أن يشهد الاقتصاد السنغافوري تقلصا بسبب تراجع مستويات النشاط في القطاع الصناعي، وقطاعات مبيعات التجزئة ومبيعاتها الجملة. وكان القطاع الصناعي الأكثر تأثرا، مع ضعف الطلب من كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض الطلب على الإلكترونيات التي تشكل الجزء الأكبر من القطاع الصناعي. إلا أن تحسن القطاع المالي، وقطاعات التأمين والإنشاءات، ساهمت بتشجيع النمو. وحتى مع معدل النمو المحدود، لم يشرع البنك المركزي بطرح أي محفز نقدي، مع استمرار الضغوط التضخمية. وخلال اجتماعها في أبريل، أقرت سلطة سنغافورة النقدية المحافظة على سياستها النقدية، والتركيز على السيطرة على التضخم بشكل رئيسي. وقد خفض البنك المركزي توقعاته لمعدل التضخم التي كانت تتراوح ما بين 3.5 في المئة و4.5 في المئة، إلى ما بين 3 في المئة و4 في المئة، مع توقعات بانخفاض النمو في تكاليف المنازل والسيارات الخاصة.

وأضاف التقرير فرضت الحكومة ضرائباً أعلى وقيوداً جديدة على الاقتراض في محاولة لخفض الأسعار. كما خفضت تكاليف الحصول على شهادات الاستحقاق التي يتمكن بموجبها مشتري السيارة من امتلاكها وتسجيلها واستخدامها، وذلك بهدف تخفيض التضخم في أسعار المواصلات الخاصة، وفرضت أيضا قيودا على القروض التي تمول شراء السيارات، مما دعا بائعي السيارات إلى تخفيض الأسعار لتشجيع الطلب. واتضح انخفاض تكاليف المنازل والسيارات الخاصة في آخر بيانات التضخم، حيث انخفض التضخم من معدل 4.9 في المئة على أساس سنوي في فبراير إلى 3.5 في المئة في مارس. ولكن من غير المتوقع انخفاض الأسعار في وقت قريب حيث ترفع القوانين الجديدة الصارمة للعمالة الأجنبية من تكاليف الإنتاج، مما ينعكس على المستهلك من خلال ارتفاع الأسعار.

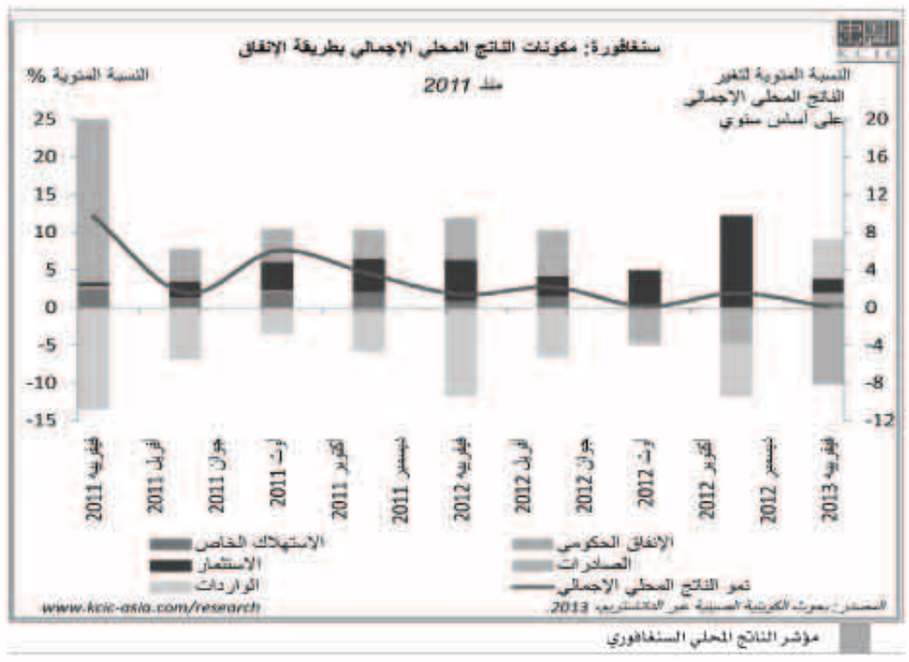

مؤشر الناتج المحلي السنغافوري

وأوضح يقيس الناتج المحلي الإجمالي حجم الاقتصاد أو الناتج الاقتصادي – معدّل بالنسبة للتضخم او الانكماش. فهو مجموع القيم المعَدلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهو مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على القيمة في عام معيّن الذي يكون هو عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والتي تليه. ويبيّن الرسم البياني المرفق تفصيل الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، حيث يتكون من الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات. وفي اقتصاد منفتح تجاريا جدا مثل الاقتصاد السنغافوري، حيث تعادل الصادرات نسبة 200 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، تستخدم سلطة سنغافورة النقدية العملة المحلية بدلاً من التحكم بأسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية بهدف استقرار الأسعار، عبر رفع سعر صرف العملة.

ولم تتخذ سنغافورة أي إجراءات لتحسين النمو حتى الآن، حيث اختارت أن تتحكم بالإسعار، مما كان له أثرا سلبياً على النمو، وخصوصاً في القطاع الصناعي. وجاء ضعف القطاع الصناعي لعدة أسباب أولها، تباطؤ الطلب العالمي، وثانيها، الحدود المفروضة على قدرة البنك المركزي على الإقراض للقطاع الخاص، وثالثها، القيود على الهجرة. وأثر هذا الإجراء الأخير على الاستثمار وعلى خطط التوسع. وتستورد سنغافورة أغلب عمالتها من ذوي المهارات المتدنية من الخارج، لأنها أقل كلفة من العمالة المحلية.

وبين إلا أن التدفق الكبير للعمال الأجانب أدى إلى توترات اجتماعية واقتصادية بين السنغافوريين، الذين بدأوا بلوم المهاجرين إلى سنغافورة على قلة الوظائف المتوفرة، وعلى الازدحام، وارتفاع أسعار العقار. ونتيجة لذلك، بدأت الحكومة في وقت مبكر من عام 2012 بفرض قيود على العمالة الأجنبية، عبر فرض ضريبة على الشركات التي توظف الوافدين، وعبر تصعيب الحصول على تأشيرات السفر للعمالة. وأدى هذا إلى ارتفاع تكلفة العمالة، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، التي من المرجح أن ينتقل معظمها إلى المستهلك على شكل ارتفاع في الأسعار. وينبغي على الحكومة أن تأخذ الحذر، حيث من الممكن أن تعيق قوانين الهجرة الصارمة من الخطط الاستثمارية، وتزيد من استياء الشركات، التي قد تجد الانتقال إلى مكان آخر خياراً أفضل. وحتى الآن، يظل الاهتمام الأول لسنغافورة هو السيطرة على التضخم، لكن إذا ما استمر ضعف النمو، في عام 2013، قد تقرر سلطة سنغافورة النقدية تيسير سياستها النقدية عن طريق حد مكاسب العملة والسماح لسعر صرف العملة بالانخفاض، حتى تزيد من تنافسية صادراتها. وقد تضطر الحكومة إلى تسهيل القيود على العمالة الأجنبية، إذا أرادت أن تتجنب انكماشا في عام 2013. وحتى الآن حافظت سلطة سنغافورة النقدية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لهذا العام والمتراوح بين 1 في المئة و3 في المئة على أمل تعافي الطلب. وبما أن سنغافورة تمتلك إحدى أكثر الاقتصادات انفتاحا في العالم، فهي لن تتمكن من المحافظة على النمو حتى يتعافى الاقتصاد العالمي، ونحن لا نتوقع أن نرى ذلك حتى منتصف عام 2014 على الأقل.

استثمارات التعدين في الوطن العربي 47.7 مليار دولار

عمان – «كونا»: قال المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية محمد بن يوسف هنا امس ان قطاع التعدين في الوطن العربي جذب استثمارات اجنبية بقيمة 47.7 مليار دولار من خلال 174 مشروعا تعدينيا خلال الفترة من 2003 – 2011.

واضاف بن يوسف في افتتاح برنامج تدريبي لمتخصصين من ست دول عربية حول «الطرق الكيميائية في التعدين» ان عام 2011 سجل زيادة في عدد المشاريع التعدينية بلغت نسبتها 86.7 في المئة ونمو الاستثمارات الاجنبية بنسبة 216.7 في المئة.

وأوضح أن حجم الانفاق العالمي في مجال استكشاف الخامات المعدنية غير الحديدية لعام 2012 قد ناهز 21.5 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 15.8 في المئة مقارنة بعام 2011 حيث بلغ الانفاق 18.1 مليار دولار.

وأكد بن يوسف أهمية تحديث التشريعات العربية للقطاع التعدين والمناجم بما يشجع ويحفز المستثمرين ويكون له الاثر في جذب رؤوس الاموال للاستثمار في قطاع التعدين لاسيما مجال الاستكشاف المعدني.

وكان متخصصون من الاردن واليمن والامارات العربية المتحدة وتونس والمغرب والسعودية بدأوا هنا اليوم برنامجا تدريبيا تنظمه المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالتعاون مع سلطة المصادر الطبيعية في الاردن.

من جهته قال مدير عام سلطة المصادر الطبيعية الاردنية الدكتور موسى الزيود في تصريح لـ«كونا» ان البرنامج الذي يستمر حتى يوم الجمعة المقبل يهدف الى تفعيل التعاون العربي في استكشاف الثروات الطبيعية وتعريف المشاركين بالطرق الجيوكيميائية المتقدمة المستخدمة في عمليات الاستكشاف المعدني في الاردن.

وأكد الزيود أهمية البرنامج في الاستفادة من هذه الطرق وتطبيقها في بلدان المشاركين نظرا للنجاح الذي تحقق من الدورات السابقة التي تعقد في الاردن للمرة السابعة.

اليابان ترصد 32 مليار دولار لتعزيز الاستثمار في إفريقيا

شينزو آبي

يوكوهاما – «اليابان» – «رويترز»: تعهدت اليابان للزعماء الافارقة بدعم من القطاعين العام والخاص قيمته 32 مليار دولار يوم السبت وذلك لتعزيز النمو في القارة وتشجيع الشركات اليابانية على الاستثمار هناك في السنوات الخمس القادمة.

وتتضمن الحزمة التي كشف عنها رئيس الوزراء شينزو آبي خلال افتتاح مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الافريقية مساعدات رسمية بقيمة 14 مليار دولار و6.5 مليارات دولار دعما في مجال البنية التحتية. وتحرص اليابان الفقيرة في الموارد على الاستفادة من الموارد الطبيعية الضخمة في افريقيا ولاسيما مع تنامي الاعتماد على استيراد النفط والغاز بعد كارثة فوكوشيما النووية عام 2011 والتي تسببت في إغلاق معظم المفاعلات النووية في اليابان. وبلغت الاستثمارات اليابانية المباشرة في افريقيا 460 مليون دولار في 2011 مقارنة مع 3.17 مليارات دولار للصين بحسب بيانات من هيئة التجارة الخارجية اليابانية والحكومة الصينية. ويجمع منتدى تستضيفه مدينة يوكوهاما اليابانية قرب العاصمة طوكيو نحو 50 زعيما افريقيا لبحث قضايا مثل التنمية الاقتصادية وإقرار السلام ومحاربة الفرصنة. وقال آبي خلال كلمة الافتتاح «ما تحتاجه افريقيا الآن هو استثمار القطاع الخاص. الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشجع ذلك الاستثمار». وأضاف آبي الذي يباشر جهودا دبلوماسية نشطة منذ توليه السلطة في ديسمبر كانون الأول أنه ينوي زيارة افريقيا في أقرب وقت ممكن.

وستقدم المؤسسة الوطنية اليابانية للنفط والغاز والمعادن التي تديرها الدولة دعما ماليا قيمته مليارا دولار في السنوات الخمس القادمة للمساعدة في مشاريع استغلال الموارد الطبيعية التي تقوم بها شركات يابانية بهدف اللحاق بالصين.

العصر الذهبي للغاز في الولايات المتحدة يحمل أخباراً سارة

خبراء: الفرصة سانحة لمنطقة الشرق الأوسط لإعادة تقييم سياسة الطاقة الخاصة

اتفق خبراء منتدى مدرسة لندن للأعمال للطاقة أن ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة تحمل أخباراً جيدة لدول منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط.

وتتجه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الغاز الصخري نحو الإكتفاء الذاتي للطاقة، ومن المتوقع أن تكون من الدول المصدرة للغاز الطبيعي خلال العقد القادم، وفي حين يرى بعض المراقبون أن وفرة الغاز الطبيعي الأمريكي تشكل تهديداً إلا إنها تمثل فرصة كبيرة للمهارات في قطاع الطاقة في الشرق الأوسط.

ويدعم الغاز الطبيعي النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة بشكل كبير، حيث يساهم بحوالي 300 مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال فرص التوظيف وإنتعاش القطاع الصناعي، ويتوقع خبراء التوظيف تبادلا للمهارات بين منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، فقالت داني ليندرز، شريك في شركة كورن فيري الدولية: «ستصبح منطقة الشرق الأوسط مصدرة للمهارات، وسنعمل الآن على نقل المهارات من المنطقة الى أمريكا الشمالية بسبب الطلب المتزايد على الخبرات في تلك المنطقة».

وأضافت داني» هنالك فرص أخرى للمهارات في منطقة الشرق الأوسط مع تنوع مصادر الطاقة الإقليمية، فالتركيز المتزايد على الطاقة المتجددة أمر إيجابي بسبب فرص العمل الأقليمية، فالدفعة الكبيرة في أبوظبي والمملكة العربية السعودية نحو الطاقة المتجددة أدت الى تشكل شركات جديدة ووفرت فرص عمل جديدة للمواطنين والوافدين».

ويرى الخبراء أن الفرصة سانحة لمنطقة الشرق الأوسط لإعادة تقييم سياسة الطاقة الخاصة بها مع تحول الإتجاه العالمي في مصادر الطاقة، وقال الدكتور هاري برادبيري، رئيس مجلس إدارة شركة «فايف كوارتي» للطاقة: «على منطقة الشرق الأوسط أن تناقش ما هي الطرق التي ستسلكها لضمان توريد الغاز، فهنالك فرص كبيرة للتصنيع والتكنولوجيا».

وقال إيدواردو فان زيلر نيتو، مدير مجموعة بوستون للإستشارات أنه من دون الإبداع فإن الطلب المحلي على الطاقة سوف يتضاعف خلال العقد القادم، والتحدي الكبير ليس في ضغط الأسعار الناتج عن مصادر الإمداد العالمية الجديدة وإنما في الإستخدام الفعال للهيدروكربون في دول الخليج العربي، وتوافر الغاز سيساهم في الإستخدام الجيد للهيدروكربون في المنطقة».

جانب من المؤتمر

أما روبين ميلز، مدير قسم الإستشارات في شركة منار لإستشارات وإدارة مشاريع الطاقة فقال أنه الوقت مناسب للمنطقة لكي تضع الحوافز التجارية الصحيحة للقطاع الخاص والاستثمار العالمي في الغاز والذي يتضمن التسعير الصحيح. وقال منير بوعزيز، نائب رئيس شركة «شل» للشؤون التجارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «على الرغم من الإحتياطي الكبير فإن هنالك نقص في الغاز بحوالي 50 مليار متر مكعب سنوياً، ووفرة الغاز العالمي أمر جيد لمنطقة الشرق الاوسط، والغاز الطبيعي المسال هو أسرع وأكثر الطرق مرونة لربط قاعدة التوريد مع مراكز الطلب الكبيرة.

خلاف تجاري يخيم على اجتماع لشركات الطيران العالمية

كيب تاون – «رويترز»: تعقد شركات الطيران العالمية اجتماعا في ظل تراجع أسعار الوقود لكنها بصدد سجال حامي الوطيس بشأن سبل اقتسام تكلفة مواجهة الانبعاثات وسط نزاع تجاري.

ويعقد الاتحاد الدولي للنقل الجوي «اياتا» الذي يضم 240 شركة طيران اجتماعه السنوي في وقت تنمو فيه حركة النقل الجوي وتتراجع أسعار الطاقة وهو ما يمكن أن يزيد أرباح شركات الطيران ويعزز الآمال في التعافي الاقتصادي.

وقال توني تايلر المدير العام للاتحاد قبيل الاجتماع الذي يستغرق يومين من الثاني إلى الرابع من يونيو حزيران إن شركات الطيران تستشعر «علامات على تحسن متواضع» مع نمو كبير لحركة النقل الجوي في الأسواق الناشئة وهو ما عوض تأثير أزمة الديون في أوروبا والتعافي الهش في أمريكا الشمالية. وهبطت أسعار مزيج برنت من ذروة 118 دولارا للبرميل في وقت سابق هذا العام لتصل إلى 100 دولار وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أن يرفع اياتا توقعاته للأرباح عندما يجتمع رؤساء شركات الطيران في كيب تاون. ويشكل الوقود ثلث نفقات شركات الطيران. ويتوقع الاتحاد حاليا أرباحا قدرها 10.6 مليارات دولار لشركات الطيران هذا العام وقال تايلور إن تحديث التوقعات يوم الإثنين ربما يطلق نبرة من «التفاؤل الحذر» في الاجتماع الذي يحضره 700 مسؤول في القطاع.

وظهرت علامات على استقرار حركة الشحن الجوي في ابريل نيسان بعد تراجع استمر 18 شهرا. وقال باسيلي الوكوس محلل قطاع الطيران لدى مورننجستار بشيكاجو «تحسن الاقتصاد لكنه لم ينطلق بقوة. تنحسر أسعار الطيران وتصعد مع حركة النفط ونشهد الآن إمكانية لاستمرار قوة الأسعار». وسيخيم استمرار المخاوف من حرب تجارية على المناقشات مع استمرار الخلافات بين الحكومات بشأن الانبعاثات. وتعهد الاتحاد الأوروبي بإعادة العمل ببرنامج للانبعاثات مثير للجدل عارضته مجموعة من الدول الأخرى إذا لم يتفق الجميع على نظام عالمي.

لكن لم يحرز تقدم يذكر في جهود الأمم المتحدة لإبرام اتفاق لخفض الانبعاثات من رحلات الطيران الدولية وهو ما يزيد الشكوك إزاء إمكانية الوصول إلى المعدلات المستهدفة بحلول الموعد المتفق عليه في سبتمبر أيلول. ويتيح هذا الإخفاق لشركات الطيران فرصة لاتخاذ موقف مشترك والأخذ بزمام المبادرة قبل اجتماعات الأمم المتحدة في سبتمبر.

لكن يبدو أن شركات الطيران منقسمة بشأن من سيتحمل الجزء الأكبر من التكلفة. وتشهد شركات الطيران في منطقة الخليج وآسيا نموا بوتيرة أسرع من مثيلاتها في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وقال ايانا إنه سيسعى إلى إتفاق أكثر عدالة بقدر الإمكان في اجتماعه السنوي وسيحث شركات الطيران على التوصل إلى حل وسط تفاديا للتضارب السياسات في المستقبل.

«بنتلي» مكشوفة السقف .. الأسرع في الشرق الأوسط

تظهر السيارة مكشوفة السقف كونتيننتال جي تي سبيد – وهي سيارة بنتلي الجديدة الأسرع في العالم من فئة السيارات ذات الأربعة مقاعد والسقف قابل للطي الآن في أسواق الشرق الأوسط. السيارة الجديدة من بنتلي أتت إلى المنطقة بعد ظهورها في يناير 2013 بالمعرض الدولي للسيارات لأمريكا الشمالية والذي تم عقده في ديترويت.

تجمع سيارة جي تي سبيد كونفرتيبال الجديدة بين متعة الحواس تحت سقف مكشوف في رحلاتك الترفيهية، وبين الأداء منقطع النظير المدعم بقوة دفع 625 حصان، «616 حصان كبح»، مع شاحن توربيني ثنائي بسعة 6 لتر، و12محرك W12. بالإضافة إلى تحسن بنسبة 15 في المئة في كفاءة استهلاك الوقود. توفر السرعات الثمانية ذات المعدل–المتقارب، ونظام التعليق المنخفض والمطور، ونظام التوجيه المعاد ضبطه، تسارع مدهش وثابت، وسرعة تلبية دون تأثير سلبي على راحة الركوب المعروفة عن سيارة البنتلي كونتيننتال كونفرتيبال. يضمن الدفع الدائم بكل العجلات توفير معدل سحب مثالي، وأداء قوي أيًا كانت ظروف الطريق.

سيارة مكشوفة السقف كونتيننتال جي تي سبيد

في تعليق له على سيارة البنتلي جي تي سبيد كونفرتيبال، قال كريس باكستون – المدير الإقليمي لبنتلي الشرق الأوسط: «سيارة جي تي سبيد كونفرتيبال الجديدة ستلقى قبولا واسعاً لدى تلك الفئة من السائقين الباحثين عن الإثارة بتصميمها المعتمد على أربعة مقاعد، وسقف متحرك، وسرعة هي الأعلى على مستوى العالم، إضافة إلى الاستخدامات العملية لها على مدار العام، ومستويات الرفاهية والذوق الرفيع التي لا تقبل المنافسة. فالسيارة مصممة لمن لا يتنازلون عن التميز».

تقدم كونتيننتال جي تي سبيد مستوى من الرفاهية والفخامة المعروفة به سيارة من فئة الكوبيه، لتتحول بضغطة زر إلى سيارة مكشوفة تأخذ بالألباب. غطاء السيارة الأمامي مكون من أربع طبقات لضمان مستويات عالية من النقاوة والعزل الصوتي. أجريت اختبارات قوية على السيارة في مختلف الأجواء بدءًا بدرجة حرارة 30 °م تحت الصفر وحتى 50 °م، أو أعلى؛ كما ثبت قدرتها على تحمل الأمطار الموسمية، والمحافظة على معدل تدفئة بدون تيارات هوائية حتى في أكثر الأيام برودة.

ميزة عملية أخرى للسيارة وهي مدفئ الرقبة الذي يجعل القيادة في الهواء الطلق تجربة محببة ومريحة حتى في الأيام معتدلة الحرارة في فصلي الربيع والخريف. عند فتح سقف السيارة كونتيننتال جي تي سبيد تشعر بالأداء المثير مع ضخامة الإحساس بالقيادة في الهواء الطلق. وعند رفع السقف، تؤدي السيارة دورها العملي كسيارة كوبيه.